علي العمير يدعو إلى إقرار قانون هيئة الغذاء

الوزير الصالح يطلب الكلمة

العبدالله يؤكد حرص الوزراء على إجابة أسئلة النواب

لدراستها مع الجهات الحكومية المعنية وتقديم تقريرها بشأنه خلال شهرين

توصيات الأزمة المرورية إلى «المرافق».. وخلاف على هيئة القوى العاملة

8 – ضرورة اصدار تشريعات تقضي بالزام اصحاب العقارات بتخصيص مواقف للمركبات ضمن حدود العقار، وضرورة الزام المواطن والمقيم بعدد محدد من المركبات التي يملكها وفرض ضريبة على كل مالك يتعدى ما يملكه العدد المحدد من السيارات.

9 – إنشاء حلبة لسباق السيارات ليمارس الشباب هواياتهم وفقا للقواعد والأنظمة الدولية وبما يتضمن سلامتهم.

10 – قصر الاجازات الخاصة التي تمنح لبعض الشركات «كشركة النقل العام» بأن تكون الاجازة فقط للغرض دون السماح له باستخدامها لقيادة السيارات الخاصة مع التشدد بالعقوبات بحقهم لوضع حد لرعونة واستهتار بعضهم.

11 – وعلى وجه الاستعجال التفكير بآليات وأنظمة عملية تقلل من حجم السيارات في الطرق العامة كحصرها على السيارات ذات الارقام الفردية يوماً والزوجية يوما آخر.

12 – ادخال مقرر الثقافة المرورية بمختلف المراحل الدراسية بما يتناسب مع كل مرحلة، وذلك بدءاً من مرحلة رياض الأطفال، وذلك لضمان غرس القيم السلوكية الخاصة بالقواعد المرورية في النفوس والتدريب عليها منذ الصغر، مع التركيز على تنفيذ برامج عدة للتوعية المرورية لمختلف الفئات العمرية ومن خلال وسائل الاعلام المقروءة والمسموعة، واحالتها الى لجنة المرافق.

عبدالحميد دشتي: المجلس اعتقد موافق على كل التوصيات وهذا ما اتوقعه.

عدنان عبدالصمد: كل هذه التوصيات من دون انشاء طرق بديلة والنقل الجماعي وهناك تجربة رائدة في وزارة التربية وأرجو ان تعمم هذه الفكرة التي بدأت في منطقة الرميثية.

«موافقة عامة»

وتلا الأمين العام طلب بإحالة التوصيات الى لجنة المرافق العامة.

عدنان عبدالصمد: تم النقاش في مجالس سابقة وخصوصاً من الاخ النائب عادل الصرعاوي الذي اعد دراسة في هذا الجانب واتمنى الموافقة عليها.

علي العمير: اشكر الاخوة على هذه التوصيات ورفعها للجنة المرافق العامة واتمنى ان تضع اولويات لهذه التوصيات.

البند السابع

مناقشة الهيئة العامة للغذاء

سعدون حماد: هناك اقتراحات مقدمة من النواب ارجو تلاوتها.

وتلا الأمين العام اقتراحاً بتشكيل لجنة تحقيق مؤقتة للنظر فيما شاب الترقيات الاخيرة في وزارة النفط.

رولا دشتي: استناداً للمادة 76 تتقدم الحكومة بتأجيل الطلب الى اسبوعين.

وتلى الامين العام اقتراحاً بتشكيل لجنة تحقيق لمشاكل الطلبة الكويتيين ومتابعة عمل المكتب الثقافي في الاردن.

رولا دشتي: استناداً للمادة 76 تتقدم الحكومة بتأجيل الطلب الى اسبوعين.

وتلى الامين العام اقتراحاً بقانون لإنشاء الهيئة العامة للغذاء.

علي العمير: هذا القانون تقدم لأكثر من مجلس ويعتبر مهم جداً واذا انجز سيكون لصيقا للمواطن ونشكر الاخوة في الحكومة انهم جعلوه مشروعاً حكومياً وهناك كفاءات وطنية مشتتة في كافة الوزارات على أن يكون تحت مظلة واحدة وسيستفيد منه المواطن بعد تداخل الاختصاصات خصوصاً الاغذية التي لا يشترط فيها المستودعات وجميع مواد القانون مهمة وممتازة.

يوسف الزلزلة: هذا القانون مميز ونحن بحاجة اليه وان ياتي هذا القانون خير من ان لا ياتي وقد سمعنا عن اللحوم الفاسدة وغيرها وما وضعه هذا القانون من غرامات على المتجاوزين جيدة واتمنى زيادتها ولابد من رقيب على التجار ومجلس الادارة لابد ان يكونوا متفرغين ومن المفترض ان يكونوا بعدد لا يتعدى سبعا اشخاص، خصوصاً ان الهيئة البلد بحاجة اليها ويجب ان نعيد النظر في مجلس الادارة.

عدنان المطوع: هذا الموضوع تمت مناقشته وعلى دراية كاملة واتفقنا ان يكون هناك اربعة من ذوي الخبرة ويعرضون على مجلس الوزراء ووضعنا اربعة اخرين متفرغين.

يوسف الزلزلة: الهيئة مهمة جداً وهي مختصة بالاغذية وما نطلبه ان يكون مجلساً متفرغاً للاجتماعات ولا يمكن لمجلس الادارة القادم ان يتفرغ.

عدنان عبدالصمد: القانون مهم جداً ومشكلتنا كثرة الهيئات الملحقة وهناك 14 هيئة ملحقة في الميزانية ويجب اعادة النظر فيها والمشكلة ان اعضاء الهيئات اغلبهم اعضاء في هيئات أخرى وهذا غير صحي والهيئة لابد ان يضع لها وزير مختص.

صفاء الهاشم: مشكلتنا بكثرة الهيئات فكل دول الخليج لديها هيئة للغذاء والدواء وهناك لا توجد مشكلة ان يتقلص عدد مجلس الادارة فالعدد الموجود لا يتجاوز 7 اشخاص للسرعة في اتخاذ القرار وهناك شيء مهم وهو مختبرات الاغذية وان تكون معتمدة.

علي العمير: الجهات الموجودة في مجلس الادارة جميعها مختصة في الاغذية وادخالها وفحصها وهكذا، ومجلس الادارة غير تنفيذي والمادة 11 واضحة وهناك ادارة فنية ولا نحتاج الاجتماعات بهذا الشكل ولا يوجد مانع من تقليص عدد اعضاء مجلس الادارة.

صفاء الهاشم: وجود غرفة التجارة غير مهم فهم مجرد وكلاء فقط ومجلس الادارة لابد ان يكون تنفيذياً.

خالد الشليمي: هذا القانون انجاز ومناسب ولكن هناك أمور يجب ان تضع النقاط على الحروف ومنها ان تكون ليس فقط هيئة اغذية بل اغذية ودواء ونتمنى ان يكون حال هذه الهيئة حال الهيئات السابقة وعلى سبيل المثال هيئة التطبيقي يمضي سنة كاملة ولا يعقد اجتماعاً واحداً وهناك مشاكل اخرى كانعدام المختبرات في المنافذ خصوصاً من ايران وبشهادة البلدية وعليه يجب ان يكون اعضاء مجلس ادارة الهيئة يخافون الله ومن اهل الكفاءات.

عدنان المطوع: حرصنا على وضع ضوابط ومختبرات في جميع المنافذ وغلظنا العقوبة على المتجاوزين.

صالح عاشور: موضوع الهيئة جاء في مجلس 2009 وتحديداً عام 2011 عندما اكتشفوا لحوم فاسدة والسبب في عدم الكشف عن الاغذية الفاسدة هو عدم وجود هيئة مختصة واقرار الهيئة في هذا المجلس يضاف للانجازات التي اقرت وهناك اقتراح في ان يمنع صاحب الشركة المتجاوز حتى الانتهاء من الاحكام القانونية المسجلة باسمه ولابد ايضا ان يسمى للهيئة وزير مختص ولابد ان يترأس مجلس الادارة الوزير المختص حتى يتحمل المسؤولية السياسية.

سعدون حماد: المشكلة التي نعاني منها هي فحص الاغذية فعلى سبيل المثال جهاز فحص لحوم الخنزير يفحص فقط عينة واحدة في اليوم وهناك يفحص عينة فقط وهذا غير صحيح لابد من فحص جميع العينات وكذلك لابد من وجود مختبرات في المنافذ وايضا من الضرورة فحص المياه وهناك نتائج للمياه غير مطمئنة لتلوث المياه ووجهنا اسئلة لوزير الصحة ولم يجاوبنا.

علي العمير: الهيئة لا تتحمل تاخير انشائها وما ذكره الاخ سعدون حماد صحيح ولكن لا يمكن فحص جميع العينات وهذا معمول له في شتى الدول حتى الأوروبية ونحن سنأخذ في الاقتراحات التي ابداها الاخوة من النواب.

خالد العدوة: نحن من اكثر الدول التي تستورد اللحوم من دول غير مسلمة والمطاعم في الكويت اكثر من المدارس والدور الرئيسي لشركات اجنبية ويستبيحون لحوم الخنزير وغير ذلك وتبعث للدول التي لا توجد فيها رقابة واتمنى الا توكل للبلدية ولابد ان تكون هيئة مستقلة ولوزير شجاع يبطش بالحرامية.

عدنان عبدالصمد: اتمنى ان يعطى للقاضي مرونة في الاحكام.

علي العمير: لامانع لدينا اذا ما منعت الحكومة.

محمد العبدالله: انصت لجميع ما قيل من الاخوة واشكر الاخوة على دراسة هذا القانون وجميع المقترحات ايجابية ونحن لا نريد ان نتصدم معكم وتم وضع هذه المادة والتي تركز على الحكم من الناحية القانونية الخاصة بوقف التنفيذ وليس لدينا مانع من الوصول الى حل وسط في هذه المجالس والهدف هو اقرار القانون.

خالد العدوة: دون وجود عقوبات رادعة لا فائدة من هذا القانون وخصوصاً العقوبة الـ5 آلاف دينار وهي عقوبة متواضعة ويجب ان يردعوا اكثر من هذا.

عدنان المطوع: هناك مخالفات تصل لـ50 الف دينار او وقف النشاط هذا اذا ثبت ان البضاعة غير صالحة.

علي العمير «مقرر»: التعديلات تتعلق بتشكيل مجلس الادارة وبالتخفيض مجلس الادارة ليكون 7 وتعديل حول الغاء المادة 15 وسيتم مراجعتها.

وانتقل المجلس للتصويت على المداولة الاولى لقانون انشاء الهيئة العامة للغذاء والتغذية.

موافقة 37، الحضور 37، وافق المجلس على القانون، وانتقل الى انشاء هيئة مؤقتة تعنى بشؤون النفط.

رولا دشتي: نطلب بناء على المادة 104 اجراء المداولة الثانية على قانون هيئة الاغذية.

سعدون حماد: لدينا تعديل على المادة الرابعة في تشكيل مجلس الادارة.

يوسف الزلزلة: وجود مدير البلدية نعلم مسبقاً ان ليس لديهم الوقت الكافي لحضور الاجتماعات سيعطل الهيئة.

وانتقل المجلس لمناقشة اقتراح بتشكيل لجنة شؤون النفط.

عبدالحميد دشتي: لاشك بان الاخوة مقدمي الاقتراح يعلمون ان النفط هو الذهب الاسود والمصدر الوحيد لدخول الكويت وهناك صفقات وشركات واموال ضخمة في هذا القطاع ولا توجد لجنة تتابع هذه الشؤون نحن حريصون ان تكون لدينا لجنة تعطى اختصاص بكل ما يتعلق بالقطاع النفطي واستراتيجية ومناقشة ما تحمله الكويت من ثروات طبيعية وطريقة لحمايتها.

ورفعت الجلسة لمدة ربع ساعة للصلاة.

استأنف الرئيس الجلسة في الساعة 1.11.

هاني حسين: وجهة نظرنا ان الشؤون النفطية تعالج بلجان كثيرة في مجلس الامة نتمنى ان تكون هناك لجنة فرعية من اللجنة المالية تنظر في الموضوع.

عبدالحميد دشتي: اعتقد ان مبرراتنا كثيرة ونحن نريد ان نلم امور النفط في اللجنة الخاصة المؤقتة على امل ان تكون دائمة في المستقبل.

عدنان عبدالصمد: هناك قضية مهمة وكثرة اللجان افقدتنا النصاب في بعضها، وما طرحت من مواضيع تخص اللجنة هناك عدة لجان تقوم بها واتصور لا يوجد مبرر لوجود مثل هذه اللجنة.

علي العمير: طلب تشكيل هذه اللجنة غير مناسب وما بقي من عمر دور الانعقاد لا يناسب، وما طرحه الاخوان من اختصاصات يريدون ان تكون لها هي بهيئة دولة وتفريغ لجان بمهام كبيرة جداً ينعكس بعدم الانجاز.

صفاء الهاشم: جدول اللجنة المالية متضخم واجتماعاتها بشكل يومي ولا نقبل ان تكون لجنة النفط لجنة فرعية من اللجنة المالية.

عبدالله المعيوف: تشكيل اللجنة النفطية استغرب معارضتها والنفط يشكل 95 في المئة من ايرادات الدولة ولابد ان نفكر بها جدياً ان تكون لجنة دائمة والقطاع النفطي يشكل عصب الحياة في الكويت.

عبدالحميد دشتي: هناك ميزانيات بالمليارات لا تمر علينا ولا على ديوان المحاسبة ولا يمنع ان نقر المبدأ وان يبدأ دورها مع بداية دور الانعقاد المقبل.

نواف الفزيع: هناك عدة محاور تخص النفط وهذا الطلب سوف يختزل الكثير من الامور وتوفير الوقت على باقي اللجان.

وانتقل المجلس للتصويت على لجنة شؤون النفط برفع الايدي: موافق 18، الحضور 43.

غير موافق على تشكيل اللجنة، وانتقل المجلس لمناقشة قانون مكافحة الارهاب وغسل الاموال.

يعقوب الصانع «مقرر»: بعد المداولة الاولى تقدم مجموعة من النواب ببعض التعديلات التي تتحدث عن المداولة الاولى، والاقتراحات نوقشت من اللجنة وانتهت اللجنة بتعديل بتعريف العمل الارهابي.

صالح عاشور: دعماً لموقف اللجنة اوضح ان مكافحة غسل الاموال تقريبا كان في اتفاقية الامم المتحدة لغسل الاموال وانتهينا منها باللجنة التشريعية.

يوسف الزلزلة: نحن وصلنا لمرحلة اصبح يجب ان نصوت على هذا القانون وارجو التصويت.

وانتقل المجلس للتصويت: 45 موافق، 50 الحضور، 5 ممتنع.

موافقة على قانون غسل الاموال ومكافحة الارهاب وانتقل المجلس لمناقشة انشاء هيئة القوى العاملة.

هاني حسين «مقرر»: الحكومة قدمت تعديلات على مادة 3 و4 ولم نأخذ بتعديل على المادة 3 وبالنسبة لمجلس ادارة الهيئة كان خلافاً عليها فقط.

ذكرى الرشيدي: لدينا تمديد لاختصاص الهيئة والمفروض ان يحدد هذا الاختصاص والاخوان باللجنة ازالوا هذا الاختصاص من القانون والمفروض ان نتفق على هذا الامر وعدم وجود الاختصاص ثلاثت الفائدة من الهيئة.

هاني شمس: نقطة الخلاف هي باستقدام العمالة والهيئة لديها السياسة العامة ولكن اختيار اشخاص يجب ان يكون صاحب الشان.

عدنان عبدالصمد: الهيئة تشرف على العمالة وهو منطق نختار الهيئة حسب رغبتهم من يهمك لدى اي شركة، وقوانيننا يجب الا تكون ردود فعل ولا مانع من اشراف الهيئة.

خليل الصالح: هناك خلاف في مفهوم الاستقدام لامانع من ان تكون على كفالة الحكومة بشرط اختيار رب العمل لمن يريد.

ذكرى الرشيدي: هناك سوء فهم وعندما نطلب الاختصاص نحن لا نتدخل فيمن يعمل ولكن رب العمل يقدم طلباً ونحن نسعى بالاتيان لهذا الشخص ونحن نسعى الى الغاء نظام الكفيل ونحن فقط نعطي تصريح باستقدام العمالة.

يوسف الزلزلة: يجب ان يكون هناك اتفاق واضح بين الحكومة واللجنة ومن المفترض ان يكون هناك اتفاق بين الحكومة واللجنة ويجب ان نصوت حتى نتأكد مما يقدم من الحكومة وان يكون هناك اتفاق واقترح ان يؤجل.

سعد البوص: انا مع الاخوان في التاجيل وانا مع ان يكون الاستقدام عن طريق الدولة وان يكون اختيار من يعمل عن طريق رب العمل.

هاني شمس: الخلاف في اختيار العمالة والهيئة لها الهيمنة في كل شيء الا في استقدام العمالة.

ورفع الرئيس الراشد الجلسة الى غد في تمام الساعة 9.00 صباحاً.

عصام الدبوس متحدثاً

نواف الفزيع معترضاً على أزمة العلاج بالخارج

■ الدبوس: اللجنة الصحية متراخية ومتباطئة في إجراءاتها مع الملف الصحي

■ المري: عندما يمرض المسؤولون يذهبون إلى العلاج بالخارج .. والمواطن يُترك ليموت

■ العبدالله: رئيس الحكومة وجهنا بالرد على أسئلة النواب على وجه السرعة.. وملتزمون بالضوابط الدستورية

■ الفزيع: ملف العلاج بالخارج خطير واستخدم سياسيا على حساب المال العام

■ العمير: قانون هيئة الغذاء قدم لأكثر من مجلس وإذا أنجز سيكون لصيقاً للمواطن ومواده مهمة وممتازة

■ عاشور: لابد من تطبيق قرارات الأمم المتحدة لصيانة الحدود والتعامل مع الوضع بحنكة سياسية

حديث ودي بين الصجرف والعمير والدبوس